



معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية

شيماء الكيالي



برنامج سياسات العراق (الدورة الاولى)
حزيران - كانون الاول 2020

نبذة عن برنامج سياسات العراق

يسعى برنامج سياسات العراق الى ردم الهوة بين النخب الشبابية وصناع القرار عبر التدريب النخب الشبابية على احداث التغيير الايجابي من خلال التأثير في عملية صنع القرار. ان البرنامج يهدف لتمكين المشاركين لإعداد اوراق سياسات واقترح بدائل سياساتية تهدف للارتقاء باداء النظام وتدعم شرعيته. ان هذا البرنامج يتيح للمشاركين التواصل مع صناع القرار والتعرف على ابرز الصعوبات والمشاكل التي تعترض جانب التنفيذ والمتابعة للسياسات العامة. ان هذا البرنامج يسعى لمنح المشاركين قراءة واقعية لبيئة صنع القرار في العراق، وفهماً لفرص وتحديات التغيير.

ان البرنامج قائم على اربعة مراحل:

اعداد: مساعدة المشاركين في الحصول على المهارات الاساسية لإعداد اوراق السياسات وحملات مناصرة فعالة.

اكتشاف: ايضاح سياسات عامة مهمة في العراق من قبل مختصين عبر تغطية اصحاب المصلحة، الإطار والاجراءات المؤسساتية، الواقع العملي، والنقاشات الدائرة حول كل سياسة عامة، فضلاً عن آفاق الاصلاح.

اشراك: تدريب المشاركين على تطوير الحملات الترويجية وتنسيق اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين من اجل البدء بالخطوات الأولى لحملاتهم.

اغناء: الأشراف على المشاركين من اجل اعداد ورقة بحثية في مجال اهتمامهم، من اجل اغناء الحوارات وتطوير بدائل سياساتية، والتي بإمكانها ان تساعد على مواجهة المشاكل الحالية.

حقوق النشر محفوظة لبرنامج سياسات العراق © 2020

psdiraq.org

Info@psdiraq.org

معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية

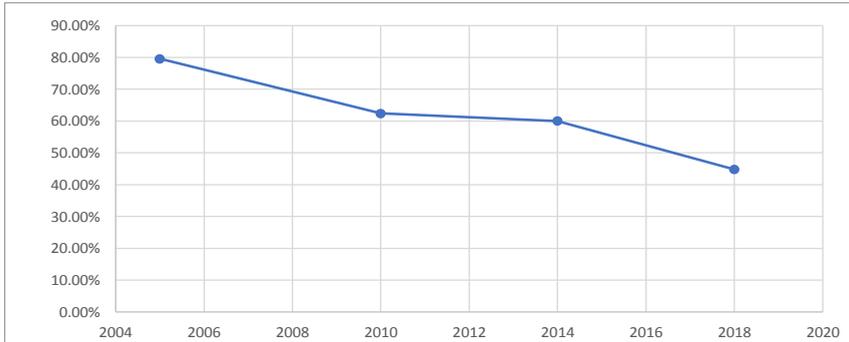
شيماء الكيالي*

المقدمة

إنَّ نسب المشاركة تنخفض أكثر فأكثر عمَّا سبقها من استحقاقات انتخابية في العراق، كما موضح في الشكل رقم (1)، ممَّا يعطي مؤشراً بأنَّ هنالك عدم رضًى من قبل أغلب الناخبين، والذين يسعون إلى معاقبة السياسيين عبر مقاطعة الانتخابات، ضناً منهم بأنَّ مقاطعة العملية الانتخابية ستحرم المرشحين من الفوز أو الصعود إلى عتبة التمثيل السياسي أو أنَّها ستؤدِّي إلى عدم شرعية الانتخابات وبالتالي خسارة المرشحين جميعهم أو أنَّ مشاركتهم من عدمها لن تجدي نفعاً؛ لاعتقادهم بفوز الشخصوص أنفسهم وتكرار سياساتها من دون أي تغيير يُذكر.

تعتبر المشاركة في الانتخابات من أهم عناصر نجاح العملية الديمقراطية وتعطي مصداقية لثقافة المجتمع ووعيه كما أنَّها تُضفي طابعاً لمصداقية التمثيل السياسي للكتل أو الشخصوص الفائزين في الانتخابات بلا شك كل هذه الأمور تتحقق إذا كان النظام الانتخابي نظاماً عادلاً وفيه مساواة في المنافسة ولنتفق بأنَّه لا يوجد في العالم نظام انتخابي مثالي فلكل نظام مزايأ وعيوب ولكن النظم تكون أكثر ملائمة حسب طبيعة السياسية والمجتمعية والثقافية للدول.

الرسم البياني رقم (1) نسبة المشاركة الانتخابية في العراق¹



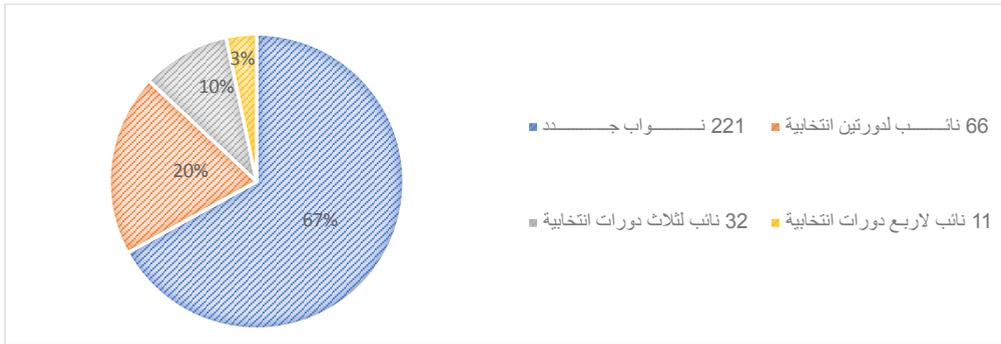
1. "العراق يسجل أعلى نسبة عزوف في أول انتخابات تشريعية بعد دحر الجهاديين"، قناة DW، ايار 2015،

<https://www.dw.com/ar/a-43759741>

* موظفة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

فلاحظ أنّ نسبة التصويت بدأت تتراجع كثيراً ويمكن أن يُعزى للفهم السائد بأنّ نتيجة الانتخابات محسومة مسبقاً لصالح الكتل السياسية الكبيرة، ولكن نتائج الانتخابات توضح عدم صحة ذلك، فمثلاً استُبعدَ (221) نائب في انتخابات النيابية لعام 2019، وكما موضح في الشكل رقم (2).²

الرسم البياني رقم (2) أعضاء مجلس النواب العراقي حسب دورتهم الانتخابية



وكذلك تُعزى إلى نسبة الثقة الشعبية المنخفضة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، إذ نشر موقع الباروميتر العربي في دورته الخامسة (2018-2019) نسب الثقة في المؤسسات السياسية في العالم العربي متمثلة بـ (الحكومة، البرلمان، القضاء) ونستعرض بالتحديد ما يخص الثقة بالحكومة والبرلمان، إذ احتل العراق الموقع ما قبل الأخير من بين الدول العربية بنسبة (19%) والتي تمثل الثقة بالحكومة كما يظهر في الرسم البياني رقم (3)، ونسبة (13%) التي تمثل الثقة بالبرلمان كما موضح في الرسم البياني رقم (43)،³ وتعتبر هذه النسب مؤشراً كبيراً على عدم رضى الشعب بأداء الحكومة والبرلمان وبالتالي هذا أدّى إلى انخفاض نسبة التصويت.

أضف إلى ذلك تردّي -وفي بعض الحالات- انعدام الخدمات المقدمة من قبل الحكومة والتي جعلت الناخب العراقي يفقد الثقة شيئاً فشيئاً ويعكس انعدام الثقة هذا في مقاطعته للعملية

2. المرصد النيابي العراقي، «أعضاء مجلس النواب العراقي حسب دوراتهم الانتخابية»، 2018.

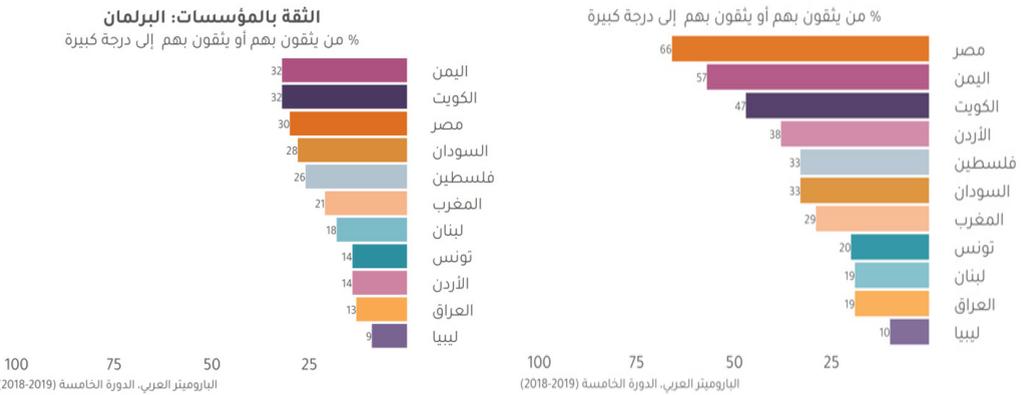
<http://www.miqpm.com>

3. د. عبد الوهاب الكيالي، "الثقة في الحكومات في العالم العربي ومخاطر التعميم"، 2020.

<https://www.arabbarometer.org/ar>

الانتخابية لتصوره أنّها عقاب لجميع البرلمانين أو أنّ هذه المقاطعة ستكون سبباً في عدم شرعية العملية الانتخابية وإلغاء نتائجها، ولكنّ هذا الأمر في واقع الحال غير صحيح إذ إنّ نسبة المشاركة في العملية الانتخابية مهما كنت منخفضة لا تؤثر على نتائج الانتخابات، وهذا ما لاحظناه في انتخابات مجالس المحافظات بعد عام (2003) وفي محافظة الأنبار بالتحديد إذ بلغت نسبة المشاركة أقل من (1%) وسعر المقعد الواحد لم يتجاوز (100 ناخب) أي: إنّ نسبة المقاطعة كانت تقريباً (99%) وهي نسبة مقاطعة مرتفعة جداً لم نعهدها ضمن أي عملية انتخابية لاحقة ، ولكن لم تُلغ هذه النتيجة وإمّا صُودقَ عليها والاعتراف بها دولياً وكذلك من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والعمل بموجبها في حينها⁴.

الرسم البياني رقم (3) الثقة بالمؤسسات: الحكومة



ولعل موجات التظاهر السلمي خير مصداق لضعف أو انعدام الثقة بالمؤسسات السياسية، وسوء وتردي الوضع العام في البلد، وانعدام التواصل بين الطبقة الحاكمة وأبناء الشعب، ومن أبرز ما ميّز حراك تشرين الأول 2019 حضور الشباب الطاعى والارتفاع غير المسبوق في نسبة النساء المشاركات في المظاهرات، والتأييد الكبير من جانب النقابات المهنية والاتحادات والجمعيات، والسلطات الدينية في «النجف»⁵، وإنّ تظاهر هذه الفئات وبهذه الأعداد الكبيرة ممكن أن يُترجم

4. سعد الراوي، «العزوف عن الانتخابات .. أسبابه ومعالجته»، 2019.

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=358724>

5. هاشم الركابي، «تصاعد موجة التغيير في العراق: تقييم الحراك الشعبي الذي يشهده العراق منذ عام 2018»، 2019.

<https://www.arab-reform.net/ar/publication>

إلى مشاركة انتخابية أوسع، إلا أنَّ حملات الترهيب والتصفية ممكن أن تعيق ذلك ويمكن أن تؤدّي إلى عزوف بنسبة أكبر.

وفضلاً عمّا ذُكر سابقاً وبلا شك فإنَّ أسباب عزوف الناخبين عن المشاركة في العملية الانتخابية عديدة ومتنوعة وسنحاول تسليط الضوء على ما نعتقده مهماً وسبباً مباشراً في قلة مشاركة الناخبين المؤهلين وتدبّي نسبة المشاركة في كل عملية انتخابية عن التي سبقتها:

أولاً: آلية توزيع المقاعد:

أسلفنا سابقاً في المقدمة أنَّ النظم الانتخابية تختلف من دولة إلى أخرى، وربما أيضاً من عملية انتخابية إلى أخرى، ويجري اعتمادها وفق القوانين الانتخابية عادة عن طريق تشريعها من قبل الجهات المعنية ومعظمها يكون من مسؤولية السلطة التشريعية، ففي العراق للمدَّة (2005 – 2018) عمِلَ بموجب نظام التمثيل النسبي مع تغيير في عدد الدوائر الانتخابية وآلية توزيع المقاعد ونوع القائمة المستخدمة في عملية الاقتراع في كل مرحلة انتخابية وكما مبين في الجدول رقم (1)، وقدم الدكتور سعد العبدلي مثلاً توضيحياً على دائرة انتخابية تتكون من (4) منافسين سياسيين وبواقع (5) مقاعد لمقارنة للنتائج المحتملة لآليات تخصيص المقاعد المستخدمة منذ أول عملية انتخابية بعد عام 2003 ولغاية آخر عملية انتخابية عام 2018⁶، كما يتضح في جدول رقم (2)

جدول رقم (1) الأنظمة الانتخابية المستعملة في الانتخابات العراقية⁷

المتغيرات	انتخابات الجمعية الوطنية	الانتخابات البرلمانية	الانتخابات البرلمانية	الانتخابات البرلمانية	الانتخابات البرلمانية
	30/1/2005	15/12/2005	7/3/2010	30/4/2014	12/5/2018
النظام الانتخابي	التمثيل النسبي	التمثيل النسبي	التمثيل النسبي	التمثيل النسبي	التمثيل النسبي

6 سعد العبدلي، "الموسوعة التشريعية للانتخابات العراقية بعد عام 2003، 2016".

7. فاضل ح. العامري، التطور التاريخي للانتخابات العراقية (1920 – 2014)، دراسات انتخابية، 1 كانون الثاني 2015.

عدد الدوائر الانتخابية	العراق دائرة انتخابية واحدة	كل محافظة هي دائرة انتخابية			
آلية توزيع المقاعد	الباقى هو الأقوى	الباقى هو الأقوى	القاسم الانتخابي	(سانت ليغو) المعدل (1.6)	(سانت ليغو) المعدل (1.7)
نوع القائمة	قائمة مغلقة	قائمة مغلقة	قائمة مغلقة	قائمة شبه مفتوحة	قائمة شبه مفتوحة

جدول رقم (2) مقارنة نتائج آليات توزيع المقاعد

اسم الحزب	عدد الأصوات	الباقى هو الأقوى	القاسم الانتخابي	(سانت ليغو) المعدل 1.6	(سانت ليغو) المعدل 1.7
أ	35000	2	3	2 أو 3	2 أو 3
ب	21000	1	1	1 أو 2	1 أو 2
ج	11000	1	1	1	1
د	8000	1	صفر	صفر	صفر
المجموع	75,000	5	5	5	5

نلاحظ أنَّ طريقة الباقى هو الأقوى تُعطي فرصة أكبر للأحزاب الصغيرة لحصولها على مقعد داخل قبة البرلمان وهناك فرق كبير بين سعر المقعد لكل قائمة فالقوائم الكبيرة يكون سعر المقعد فيها أعلى من سعر المقعد في القوائم الصغيرة، أمَّا طريقة القاسم الانتخابي فإنَّ سعر المقعد الواحد يكون فيه توازن نوعاً ما بين القوائم الكبيرة والتي تليها، على حين أنَّ طريقة (سانت ليغو) المعدل كانت متوازنة تقريباً من حيث توزيع المقاعد بين القوائم، إذ إنَّ سعر المقعد أيضاً فيه نوع من التوازن كما في طريقة القاسم الانتخابي ولكنها تستبعد القوائم الصغيرة من المنافسة.

هذا بنفسه يُعتبر سبباً أساسياً لعزوف الناخبين خصوصاً، وإنَّ معظمهم لا يفقهون هذه المعادلات الحسابية وكيفية تسخيرها لصالحهم أو لصدِّ منهم، فحين يخرج الناخبين ليدلوا بأصواتهم وتنتهي عملية التصويت وتفرز النتائج يتفاجؤون بأنَّ معظم من لا يرغبون بهم قد فازوا في الانتخابات

وأنَّ القوائم الجديدة لم تحصل على أي مقعد، وهذا يُؤلِّد لهم صورة ذهنية بأنَّ مشاركتهم لن تجدي نفعاً، ولو عدنا إلى نتائج انتخابات (2018)، وبغض النظر عمَّا أُثِيرَ حولها فإنَّ الناخبين حتى وإن كانت نسبة مشاركتهم قليلة فقد ساهموا باستبعاد (221) نائب من قبة البرلمان ومنهم من كان يفوز في كل عملية انتخابية سابقة لكن هذا الأمر لم ينتبه الناخبين إليه ليعلموا بأنَّ أصواتهم لها قيمة وتأثير كبير؛ لأنَّها ساهمت في استبدال ثلثي مجلس النواب.

ثانياً: آلية تشكيل الحكومة:

في العراق بعد انتهاء العملية الانتخابية تبدأ مرحلة التفاوض والتوافقات بين الفائزين فالكتل جميعها تطمح بأن تستلم حقائب وزارية وفق ما حققته في نتائج الانتخابات، فنتج حكومة تفاوضات ومحاصصة لا تختلف عن سابقتها فلكل حزب وزارات معينة يستثمرها لصالحه من دون الالتفات إلى ما يحتاجه الشعب من خدمات هذه الوزارات ومن دون رقابة حقيقية؛ لأنَّ معظم القوى مشتركة في الحكومة واطهار فساد تلك الوزارة أو غيرها يعود سلباً على من يظهرها لذلك يتخذ الجميع طابع الصمت.

أضف إلى ذلك أنَّ عملية التوافق تكاد تجعل السلطة الرقابية خالية من المعارضة فمجلس النواب خلال معظم دوراته لا يمتلك جهة معارضة حقيقية تتابع الحكومة وتتقصَّى أخطاءها وتحاسبها لذلك لا يكون هنالك شعوراً بالخوف أو التقصير من الحكومة؛ لأنَّ المتابعة معطلة والمعارضة لا وجود لها لكي تقوِّم وتراقب عمل الحكومة فتزداد عملية تردي الخدمات وسوء المعيشة واحباط المواطن من حكومة لا تقدِّم له سوى أزمات ولا تنظر إلى واقعه الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

هذان السببان تحديداً يعتبرها الناخب جزءاً من نتاج انتخابات كان مشاركا فيها وأنَّ مشاركته لن تجدي نفعاً؛ لأنَّه شارك ولم يتغيَّر شيء لا على مستوى الفائزين ولا على مستوى الخدمات، ولكن بطبيعة الحال صوته لم يكن السبب فيما ذكر أعلاه، بل طبيعة المنظومة التوافقية ومحاصصة الأحزاب هي السبب الرئيس في ما يجري وبحسب اعتقادنا أنَّ إلغاء هذين السببين وفرض المواطن تصويته بأن يكون الحزب الفائز هو الحاكم يكون أكثر نجاعة، أي: يكون هنالك شرطاً قبل أن تُشكَّل الحكومة يُمنع حصول أي تحالف أو ائتلاف قبل أن تتشكَّل الحكومة وفق النتائج الحقيقية للكتل جميعها وقبل أن يحدث أي ائتلاف فيما بينهم؛ لأنَّ الأحزاب التي لن تشكِّل

الحكومة ستكون مراقبة بقوة لعمل الحكومة وستولد معارضة حقيقية، الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى بذل أقصى جهدها للنجاح وكسب ثقة الشارع؛ لضمان عدم ملاحقة المعارضة السياسية لعملها أولاً ولفوزها مرة أخرى ثانياً وهذا ما تسير عليه معظم الدول الديمقراطية فوجود (الحزب الحاكم) سيغير من واقع المشاركة؛ لأنّ الناخبين وعلى مدى أكثر من عملية انتخابية شاهدوا فشل التوافقات والمحاصصة التي أدت إلى عزوفهم سنة بعد أخرى.

ثالثاً: دور الإعلام السليبي:

ومن جانب آخر فإنّ معظم القنوات الإعلامية تبعث برسائل تشكيك وتحريض ضد مفوضية الانتخابات قبل أشهر من الانتخابات؛ تمهيداً منها لكسب ود الجمهور وتعاطفه معها مع أنّ هذا التشكيك أخذ طابعه السليبي عند فكر الناخب وكسب مفهوم عدم جدوى المشاركة لديه لكثرة ضخ مثل هذه الرسائل السلبية وجعلها مكرره صورةً زُرعت في ذهنه عنوةً وعلى الرغم من كل رسائل التوضيح التي أطلقتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وشرحها التفصيلي للناخب وتثقيفه إلا أنّ الطابع السليبي بقي هو السائد عند الناخب.

رابعاً: آلية احتساب الكوّة النسوية:

شهدت طبيعة المجتمع العراقي تحركاً إيجابياً تجاه مشاركة المرأة سياسياً، فلقد شهدت قوانين الانتخابات بعد عام 2003 شرط إضافة كوتا النساء البالغة 25% في القوانين الانتخابية كلّها، الأمر الذي أعطى فرصة للمرأة بأن تضمن تمثيلاً في المؤسسة التشريعية، لكنّ طابع المجتمع العراقي يحجّم من دور المرأة ويقيدها، إذ على الرغم من أنّ النساء تشكّل نسبة ما يقارب من (49%) من عدد السكان، إلا أنّ تمثيلها لا يزال مقتصرًا على الحد الأدنى دستورياً ألا وهو 25%، مع ذلك فإنّ العراق يحتل المرتبة (72) على مستوى العالم من حيث نسبة النساء في البرلمان من بين (192) دولة تتوفر عنها بيانات، إذ بلغت النسبة (26.4%)، ممّا يجعله أعلى بقليل من المتوسط العالمي (24.3%) وأعلى من متوسط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (19%)⁸.

8 "المرأة في البرلمانات: المتوسطات العالمية والإقليمية"، الاتحاد البرلماني الدولي.

<http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm>

"النسبة المئوية للنساء في البرلمانات الوطنية"، الاتحاد البرلماني الدولي.

و من جانب آخر فإنَّ قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 الذي صُوِّدَ عليه لانتخابات البرلمان العراقي 2021 وبالتحديد المادة (16) الفقرة (أولاً): والتي تنص على «تكون نسبة تمثيل النساء بما -لا يقل- عن 25% من عدد أعضاء مجلس النواب»، أي: إنَّه من الممكن أن تتجاوز نسبة تمثيل النساء في البرلمان أكثر من 25%، ولكن لو نظرنا إلى الفقرة (رابعاً): للمادة نفسها التي نصَّت على «إذا استنفدت الكوتا النسوية وفقاً لنتائج الانتخابات في المحافظة فلن تكون هناك عملية استبدال»، فضلاً عن الفقرة (تاسعاً): التي نصَّت على «إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط أن تحل محلها امرأة إلا إذا كان ذلك مؤثراً في نسبة تمثيل النساء» 9، وهذا بنفسه يُعدُّ انتهاكاً لحقوق المرأة ومخالفاً لما جاء في الفقرة أولاً من المادة (16) أعلاه، وهذا التناقض في فقرات القانون قد تُوِّدِّي إلى انعدام ثقة الناخبات والمرشحات؛ لأنَّ فقراته متناقضة ومنتهكة لحقوقهن في الوصول إلى مواطن صنع القرار وبالتالي قد يُوِّدِّي إلى ارتفاع نسبة المقاطعة للانتخابات من قبل الناخبين.

البدائل السياسية المقترحة وإمكانية تنفيذها

بعد أن تناولنا الأسباب الرئيسة والجوهرية التي أدَّت إلى حدوث مشكلة عزوف الناخبين عن المشاركة في العملية الانتخابية والعملية السياسية والتحديات التي تحول من إمكانية رفع نسبة المشاركة والوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة ومقبولة من قبل أبناء الشعب، اقترح البدائل السياسية التالية والتي من الممكن أن تُوِّدِّي إلى تعزيز المشاركة في العملية الانتخابية.

أولاً: تعديلات قانونية

1. الالتزام بالتعديلات التي تضمنها قانون الانتخابات الجديد، ومنها منع انتقال النواب قبل تشكيل الحكومة، واعتماد الدوائر المتوسطة، واستعمال نظام الصوت الواحد، ممَّا يحد من ظاهرة التشتت السياسي، ويعزز جانب المسائلة الشعبية، ويحقق العدالة الانتخابية.

2. إيجاد رادع قانوني لكل من يحاول التشكيك بعمل المفوضية إعلامياً من دون وجود دليل، إنَّ يُجرَم من الترشح مدى الحياة لما فيه من ضرر تجاه العملية الديمقراطية، وتكون هنالك حملات

9. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020.

إعلامية خاصة بإجراءات المحاسبة والمقاضاة التي سيخضع لها كل من يحاول التشكيك بالعملية الانتخابية أو القائمين عليها.

3. العمل على تعديل قانون الانتخابات بإن يكون هنالك شرطاً أن تستبدل المرشحة بمرشحة أخرى وليس بمرشح في حال استنفدت المرشحات جميعهنّ، فضلاً عن في حال حصول المرشحة على مقعد نتيجة لحصولها على نسبة أصوات عالية يكون هذا المقعد الذي حصلت عليه خارج حصة الكوتا المخصصة للنساء.

4. العمل على تعديل قانون الانتخابات فيما يخص المادة (12) المشار إليها أعلاه بأن يكون هنالك قيد أو شرط للمرشح إذا ما حصل على مقعد داخل قبة البرلمان واخل بتنفيذ برنامجه الانتخابي، وحسب ما هو ظاهر للعيان، والآن أنّ هذا التعديل ضروري جداً؛ لأنّ الانتخابات ستكون على مستوى دوائر انتخابية متوسطة وضمن إطار جغرافي محدد لكل دائرة في المحافظة الواحدة أي: إنّهُ ليس من الصعوبة أن يكون المرشح على دراية بمتطلبات الدائرة التي سيرشح ضمنها ويعمل على تلبية بعض المتطلبات أو الاحتياجات الضرورية والجوهرية لهذه الدائرة وادراجها ضمن فقرات برنامجه الانتخابي، ويكون هناك تقييم دوري لأداء البرلمانين وما قدموه من خدمات أو نسب تنفيذ برنامجهم الانتخابي.

ثانياً: حملات توعية

1. يكون هناك دورٌ إعلامي أوسع وأشمل ولفترات طويلة فيما يخص الحملات الإعلامية المقامة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتكثيف الندوات والجلسات واللقاءات المقامة كإن تكون على مستوى كل قضاء أو كل ناحية ومخاطبة كل فئة حسب طبيعتهم الجغرافية وعاداتهم وتقاليدهم لكسب ود الشارع العراقي، على الرغم من أنّ عملية تكثيف الحملات الإعلامية وتوعية وتنقيف الناخبين تجاه العملية الانتخابية قد تتطلب زيادة في المخصصات المالية عن سابقتها، ولكنّ هذه الزيادة لو قُورنت مع النتيجة المرجوة منها بانخفاض نسبة مقاطعة الانتخابات يمكن اعتبارها فائدة أكثر من أن تكون هدرًا للأموال؛ لأنّها ستضفي مزيداً من المصدقية على العملية الانتخابية ونتائجها ككل؛ ولأنّها ستكون من أهم أسباب التغيير المطلوب.

2. بالتعاون بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني

يُعرّف الناخب بأهمية صوته في العملية الانتخابية وأنه كلُّ ما ارتفعت نسبة المشاركة كل ما كانت احتمالية التشكيك بحدوث التزوير أقل؛ لأنَّ الناخب قد مارس حقَّه الانتخابي بنفسه، ولا يمكن إعادة انتخاب شخص آخر ببطاقته الانتخابية ثانية؛ لأنَّ البطاقة التي صوّت عن طريقها سيُلغى تفعيلها بمجرد استعمالها لأول مرة وستكون غير فعّالة لأسبوع.

3. تنظيم حملات توعية واسعة بأهمية دور المرأة في المجتمع وأهمية الإدلاء بصوتها بحرية من دون أن يكون هنالك تأثير من أي أحد وخاصة في المناطق المغلقة التي تتبع طابع عشائري أو ريفي أو قبلي، وتكون هنالك جلسات حوارية موسعة بالتعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمهتمين بالعمل السياسي ومشاركة المرأة تناقش الأمور التي تحول دون مشاركتهم في العملية الانتخابية، والتركيز على أهمية وجود نساء تمثلهنَّ داخل قبة البرلمان.

4. توعية وتنقيف الناخبين بإجراءات وعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بصورة عامة، وبكل تفاصيلها التي تخص العملية الانتخابية وبيان مدى نزاهة وشفافية هذه الإجراءات، فضلاً عن تثقيفهم على إجراءات وآلية الاقتراع ولمدة طويلة لا تقتصر على المدّة التي تسبق العملية الانتخابية فقط، ومن الممكن أن يكون هنالك لجان من فئة الشباب أو موظفي دوائر الدولة أو الأكاديميين مثلاً، وتكون مختارة بصورة دوري تتواجد في مدّة المعيشة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومدّة محدودة للاطلاع على آلية العمل والإجراءات المتبعة ونقل نتائج مشاركتهم هذه إلى الشارع العراقي وإلى الجهة التي ينتمون إليها.

5. التوجه إلى فئة طلاب الجامعات والمعاهد ككل، فضلاً عن طُلاب المدارس وتوعيتهم بأهمية مشاركة جيل الشباب في إحداث تغيير للمجتمع نحو الأفضل وأنَّ مجرد مشاركتهم ستحدُّ من حالات الشك في عدم نزاهة العملية الانتخابية ومصداقية النتائج، ومن الممكن أن تكون هناك مادة دراسية ضمن المنهاج الدراسي تخص التثقيف الديمقراطي والتوعية الانتخابية؛ لينشأ جيل على وعي ودراية بحقوقه وواجباته، ويتحقّق هذا البديل عن طريق جهد حكومي منظمّ وبالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وتأكيداً على أهمية ودور الشباب فقد حاولت دراسة أجراها (الجليفي) عام 2010 التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في انتخابات المجالس البلدية في السعودية

وقامت الدراسة على عينة من طلاب مرحلة البكالوريوس المنظمين لجامعات عديدة، وأوصت الدراسة بزيادة توعية الشباب الجامعي السعودي حول انتخابات المجالس البلدية متضمنة الغرض منها والتعريف بأهميتها ومراحل العملية الانتخابية، فضلاً عن العمل على تعزيز الدوافع والأسباب التي تحفز الشباب الجامعي لكي يشارك في انتخابات المجالس البلدية وكذلك تقديم الحلول الفاعلة لتذليل المعوقات التي تواجه الشباب الجامعي السعودي، وتحد من مشاركتهم في انتخابات المجالس البلدية¹⁰.

ثالثاً: تدريب الفاعلين السياسيين (الأحزاب الجديدة)

1. تدريب الأحزاب الناشئة حول كيفية كسب ناخبين جدد من المقاطعين للعملية الانتخابية وكيفية تسويق برامجهم الانتخابية بالطريقة التي تدفع مزيداً من المقاطعين إلى صناديق الاقتراع، فضلاً عن اختيار مرشحين يجيدون معرفة القوانين ولا يتجاوزون حدودها ومحاوره الآخرين، وعندهم ثقافة انتخابية عالية وقادرين على النزول إلى الشارع ومخاطبة وإقناع الجمهور بهم وبأهم مختلفون بكفاءتهم وقدراتهم¹¹.

الملخص

يقاس مدى مصداقية العملية الانتخابية بمستوى المشاركة الفعلية فيها، وينبغي العمل على زيادة المشاركة الانتخابية في الانتخابات القادمة، بما يكسبها مصداقية أكبر، وذلك عن طريق معالجة أسباب عزوف الناخبين في الدورات السابقة، ألا وهي: آلية توزيع المقاعد، وآلية تشكيل الحكومة، ودور الإعلام السليبي، وآلية احتساب الكوثة النسوية، وإذا عالج قانون الانتخابات الجديد بعض هذه المشاكل، فإنّ مزيداً من الجهود ينبغي أن تُبذل باتجاه إيجاد تعديلات قانونية تحد من حملات التشكيك، تعزز فرص مشاركة المرأة، وتلزم المرشحين بتنفيذ برامجهم الانتخابية، فضلاً عن حملات التوعية وتدريب الفاعلين السياسيين (الأحزاب الجديدة).

10. سامي بن عبدالرحمن الجليفي، «اتجاهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في انتخابات المجالس البلدية»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2010.

11. مصدر سابق، سعد الراوي، «العزوف عن الانتخابات .. أسبابه ومعالجته».